غنام

الأزمة الاقتصادية في العراق

331.13: G41aA

غنّام – رزّوق

الازمة الاقتصادية في العراق ...

331.13
G41aA

NOV 2[illegible]

NO 16

27 Mar 64

7 May 64

J. Lib.

JUN 1981

331.13
G41aA
بقلم

رزوق غنام

الازمة الاقتصادية في العراق

سببها وأثرها في حياة الشعب والدولة

العلاج الدائم والعلاج الآني لها وللازمة المالية الحكومية

الثمن ٥٠ فلساً

طبعت بمطبعة الزمان * بغداد

اعـــــلان

مصرف الرافدين

رأسماله المقرر والمدفوع ٥٠٠ر٠٠٠ دينار

مجموع الموجودات ١٠ر٦٣٥ر٠٤٥ «

الارباح المتراكمة ٢٣١ر١٨٨ دينار

المركز العام - بغداد

الفروع :

البصرة · الموصل · كركوك · الحلة · النجف · بيروت (لبنان)

العمارة) ستفتتح قريباً

دمشق)

يسر ادارة مصرف الرافدين ان تعلن للجمهور العراقي الكريم بان فرعا جديداً لهذا المصرف فتح في النجف الاشرف اعتباراً من يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٩ والفرع المذكور على اتم استعداد لقيام بجميع اعمال المصارف التجارية داخل العراق وخارجه بما فيها فتح الحسابات الجارية وقبول الامانات وشراء وبيع الحوالات وفتح الاعتمادات واصدار الكفالات وخصم الاوراق التجارية وغيرها وذلك بأفضل الشروط والاسعار ·

تقدمة

لا اريد ان اقدم بحثي هذا الى العقول المتحجرة التي تعتقد ان ليس في الامكان ابدع مما كان . ولا الى تلك العقول التي نشأت على مراعاة الاوضاع والعقائد والانظمة الاجتماعية البالية واحلال مفاهيمها للامور العامة وحقوقها الوهمية المكتسبة من قرون الجهل والظلم ، المحل الاول في تنظيماتنا الادارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية . ولا الى تلك الشبيبة التي غادرت قاعات الدرس الى الامعان في اللهو والعبث فصبحت عالة على المجتمع بدلا من اعضاء نافعة فيه . بل الى الشبيبة التي لم تطبق الكتاب حين مغادرة المدرسة وولوج الحياة العامة . ولم تكتف بما كسبت من علم ضئيل فيها وان كان اختصاصاً ، بل وفقت بين اختبارات الحياة ومتابعة الدرس فتطلعت الى المنتوج العلمي والفني والادبي في العالم الغربي بعد ان اتقنت احدى لغاته ورشفت من مناهله ، وارتوت من عبقريته وفضائله فسمت مشاعرها ونضجت آراؤها واستقام تفكيرها وفهمت معنى الحرية والوطنية والدولة والمجتمع وحقوق الفرد والجماعة حق الفهم فاخذت على عاتقها مهمة المشاركة في السعي لاصلاح الخلل من غير تهويش وتدجيل فاليها وحدها اقدم هذا البحث الذي تجد فيه تعريفاً شاملا وتحليلا دقيقاً للاسباب التي أدت الى حدوث الازمة الاقتصادية الحاضرة في العراق والخلل الطاريء على مالية الدولة مع وصف مسهب للعلاج الناجع لتقويمها .

وتطالع فضلا عن ذلك خلاصة رأيي في النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في العراق وهو نظام عتيق فاسد من بقايا قرون الاقطاع والاستغلال التي كانت شرعتها تفرض على المجتمع ان تعيش فيه الخاصة في نعيم وارف وان تكد العامة وتكدح لاعداد هـذا النعيم لها . كما تطلع على مبادىء النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي اسعى لاحلاله محله وفيه وحده الدواء الشافي وفي مبادئه المنصفة الانسانية العادلة الاصلاح الراديكالي المنشود والضمان المحكم لحقوق الفرد والشعب . وقد وضعت على اسسه وسننه دستوراً لمنظمة سياسية اقتصادية سأظهر بها للملأ عما قريب .

بغداد في تشرين الاول ١٩٤٩

رؤوف غنام

الازمة الاقتصادية في العراق

سببها واثرها في حياة الشعب والدولة

العلاج الدائم والآني لها والازمة المالية الحاضرة

١

اثر الحالة الاقتصادية في تكييف سيرة الشعب ونهج الدولة

ظهرت بوادر هذه الازمة الاقتصادية الضاربة اطنابها في العراق منذ سنة ونيف وتفاقم شرها واتسع خرقها - بعد ان بدأت بانتشار البطالة في طائفة من العمال - فشملت مرافق البلاد بأجمعها او كادت حتى أبرزت علائمها في العجز الذي وقع في ميزانية الدولة وفي الكساد العام . ولم أجد من بالي بها في خارج الوسط الحكومي وعالج امرها وتحقق عن اسبابها ودواعيها وقد مسكت بخناق الاهلين والأخص منهم الطبقة الوسطى وطبقة العمال وهم يؤلفون الشطر الاعظم من الشعب العراقي . وقد اخذ يئن من وقع بلائها الجميع إلا ذوي الدخل الثابت العالي وارباب الثروات الكبيرة الذين يرفلون في نعيمها مهما خيم على البلاد من ضيق وحرمان . وعليه رأيت من الواجب علي بحث اسباب هذه المحنة التي حلت بالعراق والتعرف الى دوافعها وعواملها ووصف العلاج الآني والدائم لها لعلي استطيع ان اكشف عن العلة وادل عليها فنتعاون على اقتلاعها . وأي موضوع احق بالاهتمام من موضوع هذه المحنة التي أصابت العراق في الصميم، اذ اصابته

في مقتل منه ،في اقتصادياته . والشؤون الاقتصادية في بلد ما وما هي عليه من سوء او صلاح وما عليه اهله من ضيق ورفاه هي الموجهة لهم الى الخير او الى الشر في مجتمعهم وحكومتهم وفي سياستهم ، وهي العنصر المؤثر في مناهجهم الحيوية في داخل بلادهم او خارجها سواء اكان بعلاقة الفرد بمواطنه او بعلاقة الشعب بحكومته او بعلاقة دولته بالدول الاخرى صديقة كانت او عدوة ،شقيقة او جارة او دولة كبيرة ذات مصالح عالمية واستعمارية .

ان الدولة الكبيرة تكون بحسب اقتصادياتها حاكمة او محكومة كبريطانية مثال الاولى والصين مثال للثانية . وما تخلصت الهند وباكستان من الاستعمار إلا بترقي اقتصادياتها زراعياً وصناعياً وتجارياً وكذلك الحال او مايشابهه في أمر الدول الصغيرة فالاستعمار اشده في بلدان الشعوب الافريقية وجزر الباسفيك التي لا تزال الشؤون الاقتصادية لاغلبها بدائية في الحضيض ، ومتوسطه في الشرقين الادنى والاوسط حيث ترقت الاوضاع الاقتصادية ترقياً غير قليل وعلى الأخص في الفترة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية. واهونه في دول اوربة الصغيرة وانا اذكر الدول الاوربية الصغيرة في مصاف الدول الصغيرة المستعمرة في غيرها من قارات العالم لاني اعتقد انها ليست بنجوة من الاستعمار من لدن الدول الكبيرة ذات المصالح العالمية . وما هذه الكتلة من الدول الاوربية الشرقية التي تسيطر عليها روسية سيطرة مباشرة باسم الكومنفورم ، وهذه الكتلة من الدول الاوربية الغربية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانية بميثاق دول

البنلوكس ثم بميثاق الاطلسي بعد اتساع حلقة رابطة دول غربي اوربة واحتضانها لدول اخرى واندماج البنلوكس فيها سوى مظهر من مظاهر استعمار الدول الكبيرة لدول اوربة الصغيرة والدول الضعيفة منها كفرنسة وايطالية . ولكن هذا الاستعمار ـ على ماذكرت قبلا ـ يتفاوت واستعمار دول الشرقين الادنى والاوسط كبيرها وصغيرها ، واستعمار شعوب افريقية وغير افريقية البدائية بنسبة تفاوت مدى الرقي في اقتصاديات هذه الدول المستعمرة في القارات الثلاث .

يرى القاريء مما تقدم بحثه اهمية الاقتصاد في حياة الامم الكبيرة والصغيرة واثره في حياتها الداخلية وعلائقها الخارجية لان عليها المعول في رقي الامة في جميع نواحي حياتها الاجتماعية والسياسية وهي تشمل الثقافة والعمران وارتفاع مستوى المعيشة وقوة الدفاع والاستقلال السياسي الصحيح .

اهناك بعد كل ذلك اهمية لموضوع كأهمية معالجة موضوع شؤون العراق الاقتصادية التي لايتكامل عنصر من عناصرها المقومة لحياته ان لم تشد اقتصادياته على نظام قويم ومباديء عادلة تؤمن الخير والرفاه لكل فرد من افراده ؟

* * *

ان الازمات الاقتصادية التي تحدث في بلد ما تنسب اسبابها الى عوامل عدة منها ما هو محلي لا يتعدى القطر الذي ظهرت فيه ولا يطول امره . ومنها مايتغلغل ويشتد بلاؤه وهدمه ، ومنها ماينتشر مفعوله ويعم ضرره اقطاراً عدة . اذ ان بازدياد حاجات الانسان في تقدمه في مضمار

المدنيـــة اتسعت وسائل الانتاج فنشأت من ذلك قضايا العمل والعمال والمال والقروض والتحويل المالي والنقل وضمان الذهب للعملة وتنافس اصحاب المعامل على زيادة المنتوج وكثيراً مايصبح اكثر مما تستوعبه الاسواق ويقتنيه المستهلكون ، او اتلاف مايزيد من المنتوج الارضي من قطن وحبوب عن المعدل المفروض من اصحاب رؤوس الاموال في امريكا لحفظ الاسعار بمستوى عال وزيادة ارباحهم ،وما الى ذلك من القضـــايا والاســاليب الاستغلالية التي تقع في بلاد النظام الرأسمالي .فتكونت من جراء ذلك مشكلات عديدة متنوعة خطيرة الشأن عويصة الحل تؤدي بين حين وآخر الى حدوث ازمـــة واضطراب في الاسواق وكساد البضائع ووقوف البيع والشراء والاخذ والعطاء وشلل في المساعي العمرانية فتشمل الازمة حينئذ كل شأن من شؤون الحياة العامة وتمتد الى مالية الدولة والى اضطراب الميزان التجاري ، فقد وقع ذلك او مايقرب منـــه في العراق ـ ولكن من غير ان تكون كل دوافعه الاسباب التي بسطناها فيما سبق من هذا البحث في تعريف دواعي الازمات ـ وقـد مر على بدء حدوثه عام ونيف وهو لا يزال مستمراً يتزايد مفعوله وضيقه . وعندي ان اسباب هذه الازمة غير طبيعية بل انها مفتعلة ومقصودة .

* * *

ان في العراق فئة من الناس استأثرت بالتجارة واستغلت اوضاع الحرب الماضية الشاذة وما تبعها من سنى السلم الاربع التي تلتها ولم يفارقها هول الحرب العاتية الفائتة حتى غشيها شبح حرب عالمية جديدة فاستمرت الاوضاع الشاذة من حيث شح المنتوج السلمي والقيود المفروضة على

التجارة فاستمرت تلك الفئة على اساليبها الاستغلالية حتى بات ثلثا ثروة العراق النقدية وما دخله من عشرات الملايين من الدنانير في زمن الحرب ملكاها فقبضت عليها منذ وقعت الحرب في فلسطين وجمدتها في صناديقها فارتفعت من جراء ذلك الفائدة على الاستقراض حتى اصبحت تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة ولا يحصل على قرض وان كان مبلغه قليلا الا ذوي المنزلة المرموقة والضمان المتين فتوقفت من جراء ذلك حركة البيع والشراء والاخذ والعطاء وتعطلت الاعمال الاخرى كالبناء وشراء العرصات من الاراضي لانشاء الدور عليها بعد ان انقطعت هذه الفئة عن الانفاق على الانشاءات العمرانية وهي الفئة الوحيدة او شبه الوحيدة في مقدرتها المالية على البناء والانشاء. وقد بدأت فعلا منذ سنة ١٩٤٧ بالبناء فانشأت عدة مئات من الدور ثم اوقفت البناء على ما قلت منذ بدأت الحرب في فلسطين . زد على ذلك خزن كبار المزارعين الاموال النقدية الطائلة التي ربحوها من تصريف الحاصلات الزراعية في زمن الحرب وبعدها باضعاف اثمانها من غير ايداعها في البنوك بل طمروا معظمها في الارض . وقد لاحظت البنوك ان ستة ملايين دينار من اوراق النقود ذوات المائة دينار غير موجودة في التداول ولا هي مودعة في البنوك . فكان من اثر ذلك كله ان تعطل التداول النقدي او كاد فزاد العطل لدى الطبقة الوسطى واستفحل امر البطالة لدى الطبقة العاملة وضعفت القوة الشرائية لدى الفرد فحدثت الازمة . وان لبثت بعض الاسعار حتى الآن على ارتفاعها او ما يقارب ذلك سواء أكانت اسعار المنتجات المحلية من اغذية ومصنوعات ، او اسعار البضائع الاجنبية المستوردة فذلك لأمد قصير اذ لا بد من انخفاض هذه الاسعار بعد مدة

قلية لان البطالة قد شملت الأغلبية الغامرة من ابناء المدن وحرمتها من المقدرة الشرائية او كادت . وقد اخذ العوز والفاقة يتغلغلان في بيوت عشرات الالوف من العائلات . ويتوقع ان يشمل هذا الانخفاض جميع المنتجات المحليـــة والزراعية والصناعية كما يشمل المصنوعات الخارجية المستوردة فيصاب صغار اصحاب الاعمال من التجار وغيرهم وبياعو المفرد بشيء غير قليل من الخسائر . اما تلك الفئة التي جمدت اموالها النقدية المتكونة من عشرات ملايين الدنانير فلن تصاب بخسران لانها قد قطعت اعمالها منذ عام واكثر من عام واخذت بذلك تدريجاً ، وهي السبب في وقوع هذه الازمة .

٢

كيف كانت الثروة في العراق سبب بؤس وشقاء

يحق لنا الآن بعد ان تبسطنا في تعريف اهمية الاقتصاد في حياة الشعب والدولة واسباب حدوث الازمات في البلاد الرأسمالية على اثر ازدياد حاجات الانسان في سيره في مضمار المدنية وما نشأ عنها من قضايا ومعضلات ، وما ادت اليه الازمة السائدة في العراق من كساد واضطراب في البيع والشراء وفاقة وحرمان لدى الطبقتين الوسطى والعاملة ، بعد ان بينـــا الاسباب الحقيقية لها وهي تجميد رؤوس الاموال لغاية في نفس يعقوب ولا علاقة لهـــا بالاسباب التي سردناها وهي تقع عادة في البلاد الرأسمالية الصناعية الكبيرة كامريكة واكثر دول اوربة ومع ذلك لم يحدث منها في تلك الدول ما يعطل عليها سيرها الطبيعي وقد خرجت من الحرب منهوكة القوى مضطربة الاوصال المالية والصناعية ومنهـــا بريطانية التي

انفقت عليها فوق طاقتها بكثير وكثير جداً ، وانفقت امريكا المليارات التي لا يدركها الفكر غير المدرب على القضايا المالية والاقتصادية . اقول لم تقع لديها ازمة لانهـــا تلافت الامر بحكمة وعزيمة وساعد بريطانية في خروجها من ضيقها المالي سالمة فتية قوية في مدة بضع سنوات وكأنها لم تخض غمار حرب شعواء ناءت بكلكلها شعوب الارض تحويل نظامها من رأس المال الى التأميم أي جعل جميع المصالح والاعمال عائدة للامـــة . وساعدها كذلك على الانتعاش انهيار دولتين صناعيتين عظيمتين هما المانية واليابان ، وحاجة الاسواق الى منتجاتها الصناعية . واستطاعت امريكا ان تدفع عنها شر الازمة والبطالة المتوقعة بعد الحرب بزيادة الانتاج الصناعي والزراعي وعظم ثروتها الطبيعية في هاتين الدعامتين من الاقتصاد . فكيف وقعت اذاً الازمة في العراق وهو خلو من العوامل والاوضاع التي يمكن ان تتردى فتولد ازمة وكان فضلا عن ذلك في نجوة من مكاره الحرب وكلومها فكيف وقعت فيه الازمة والمتوقع ان تكون عشرات الملايين من الدنانير التي دخلته في زمن الحرب مصدر خير ورفاه لاهله فكانت نقمة عليه وسبب بؤس وشقاء ؟. وكيف تكون سبب بؤس وشقاء وكثير من الدول تتخذ الوسائل المختلفة لجلب الاموال اليها من الدول الاخرى وتفتح ابواب بلادها لدخول رؤوس الاموال الاجنبية اليهـــا ليقوم اصحاب رؤوس الاموال هذه وهم اجانب بمشاريع اقتصادية فيها تعود بالخير على اهلها أو تستقرض المبالغ الطائلة بالملايين من الدول الغنية لتقوم بمشاريع منتجة في بلادها . والعراق وغيره من دول الشرقين الادنى والاوسط يسعى الآن للحصول على قروض من البنك الدولي للانشاء والاعمار .

فكيف كانت اذاً هذه العشرات الملايين من الدنانير نقمة بدل نعمة على العراق وكانت سبباً لهذه الازمة .

الجواب .. انها كانت سبب بؤس وتعاسة ، ونقمة لا نعمة ، لان أغلب الوزارات العراقية لم تحسن الانتفاع من هذه الاموال الطائلة ولم تنشىء بها مشاريع اقتصادية تعود بالخير على اهل العراق . ولان النظام الاقتصادي في العراق فاسد . فهو من بقايا نظم الاقتصاد (الكلاسيك) (اتركه يعمل) . وقد دعي بالنظام الجائر لانه نظام رأسمالي فردي مطلق يفسح المجال لعدد قليل من الناس ان يسطو على الثروة العامة فيقتنيها وينعم بها ويخزنها متى اراد كما يحرم منها الاكثرية الساحقة . وهو شبيه بالنظام الرأسمالي بقليل أو كثير في بعض الدول الاوربية وكثير من جمهوريات الامريكيتين الشمالية والجنوبية .

ولكن حكومات تلك الدول عالمة وقديرة على معالجة امورها المالية والاقتصادية ضمن هذا النظام بحيث لا تترك مجالا للفرد من عامة الشعب القليل المورد ان يشعر بوطأته . فقد سلكت بريطانية في تنظيم اطعام شعبها ، وهي تبتاع ٩٠ في المائة من اغذيتهم من خارج بلادها تنظيما يجعل الحمال أو البواب يتناول طعاما شبيهاً كل الشبه بكميته ونوعه بالطعام الذي يتناوله الوزراء واللوردات . اما عندنا فلا نسلك في ادارة الامور المالية سلوكا يجعل توزيع الثروة يسرى بشيء من الانصاف والعدل . بل ان سوء ادارتنا للامور المالية والاقتصادية يترك الحبل على غارب التجار وكبار المزارعين فاستولوا على ملايين الدنانير التي دخلت العراق في زمن الحرب . فقد تركت التجار يبيعون المصنوعات الاجنبية امام الناس

باسعار تتراوح بين عشرة اضعاف ومائتي ضعف وقيل ثلاثمائة ضعف ٠ وتآمر المزارعون والتجار على بيع منتوجهم الزراعي ومنتوج غنمهم ومواشيهم على هؤلاء بما يتراوح بين عشرة اضعاف وخمسة عشر ضعفاً ٠ ولم ينفع قانون تنظيم الحياة الاقتصادية الصادر في سنة ١٩٤٣ لمنع الاحتكار والتلاعب باسعار المواد اذ لم ينفذ حق التنفيذ ٠ ويشاهد ذوو الشأن هذه الفئة القليلة من الناس تنهب من ابناء الشعب وهم الموظفون ومتوسطو الحال والعمال الفلس الاخير من جيوبهم وهم مكتوفو الايدي لا يحركون ساكناً ولا يأتون عملا أو يتخذون تدبيراً لايقاف هذا الابتزاز المفضوح عند حده ولكنهم لما رأوا الموظفين يضجون من غلاء المعيشة وخشية عاقبة استيائهم وهم بحاجة اليهم اضافوا (علاوة راتب) الى رواتبهم بدلا من ان يعملوا لمنع الاستغلال الفظيع من لدن التجار والمزارعين ٠ وكانوا يشاهدون ان لدى كل زيادة يضيفونها الى رواتبهم كانت الاسعار ترتفع في السوق — وهذه قاعدة مالية بدهية — كلما تضخمت الاموال النقدية المتداولة ارتفعت الاسعار ٠ ولكن استمرت هذه العملية الخرقاء ٠ وكان من اخرق التدابير المالية التي اتخذت لدفع هذه العلاوات للموظفين الذين تضخم عددهم اقتراض عدة ملايين دينار بقروض داخلية صرف نصفها لدفع هذه العلاوات واعطيت مديرية السكك الحديدية مليون دينار واعطي مليونان للجنة العملة وبهذا التدبير زاد الطين بلة بازدياد التضخم ٠ لان هذه الملايين اقترضت من اصحاب الثروات من تجار وكبار المزارعين بفائدة فاستعادوها في مدة سنة غنيمة باردة اذ انهم ابتزوها من الموظفين والمقاولين والعمال برفعهم الاسعار التي كانوا يتقاضونها وهم يفرضونها على

الموظفين وغير الموظفين من الاهلين فرضاً ثمن البضائع بهم ومنتجاتهم الزراعية من ثمن وحنطة ودهن ومخضرات ـ وكانت تحكى قصص عن الالوف من الدنانير التي كان يجنيها كل مزارع من هؤلاء المزارعين الكبار من بيع منتوج ارضه من الركي فقط وكانها قصص اساطيرية ـ فذهبت القروض سدى ولم تنفع في تخفيف التضخم واصبحت دينا ثقيلا على الحكومة ولا يزال الدائنون يستوفون سندات القروض وفوائدها بانتظام فيكونون بذلك قد استوفوا القرض مرتين .

فما كانت النتيجة من هذا الاستقلال المفيت؟ كانت ان دعت المصلحة الخاصة تلك الفئة التي ذكرتها فيما سبق من البحث وهي المسيطرة على تجارة العراق وقد اكتنزت ثلثي ثروته النقدية باستغلالها للنظام الرسمالي الفضفاض وهو سائد في العراق على عظم فساده ، كابتزت دخل الامة العراقية من متوسطي الحال (وفيهم الموظفون) والعمال ، قلت دعت المصلحة الخاصة هذه الفئة لتجميد ثلثي ثروة العراق النقدية التي تمتلكها منذ وقوع الحرب في فلسطين فوقعت الازمة التي شرحت نتائجها المحزنة للعراق في الحاضر وفي المستقبل من الايام الى مدة عدة سنين على اقتصادياته وبالتالي على اجتماعياته وثقافته وقوته الدفاعية وسياسته واستقلاله ومركزه الدولي .

٣

العلاج الدائم للمشكلة الاقتصادية في العراق

قلت فيما تقدم من البحث ان اسباب وقوع الازمة الاقتصادية في العراق مرجعها الاصلي النظام الاقتصادي الفاسد القائم فيه وهو من بقايا نظم الاقتصاد الكلاسيك (اتركه يعمل) وهو يدعي الآن بالنظام الجائر

لانه نظام رأسمالي فردي مطلق يفسح المجال لاستغلال جهود العامة من الناس فيفقر الاكثرية من ابناء الشعب ويسعد الاقلية الضئيلة منهم .

والقائلون بهذا المذهب الاقتصادي ومؤيدوه اسبغوا عليه من الصفات الحميدة واضفوا عليه من المديح والثناء الجزيلين مالا يتفق والمنطق والواقع العلمي ، ودعوه بالنظام الطبيعي الذي لانظام بعده . وقد فعلوا ذلك لتثبيت قواعده ودوام سيطرته . ولكن كلما فقد مريدوه معقلا من معاقلهم التي كانوا يتحصنون وراءها في القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين للسيطرة على مقدرات ومصائر الثروة وجهود العامة كانوا يضطرون الى التخفيف من غلوائهم في تطبيق نظرية افساح المجال لاستغلالهم والاعتداء على حقوق الكادحين من العامة . فتنازلوا عن امور كثيرة كانوا متمسكين بها فيما يتعلق بأجور العمال وشروط عملهم فارتفعت حالة هؤلاء عما كانت عليه في الماضي . ولكن الامر لم يقف عند هذا الحد في الثورة الصناعية التي لم يخب اوارها الى الآن فالتجأ ارباب الثروة — وهم الرأسماليون الذين يملكون المعامل والاراضي الزراعية — الى نظرية زيادة المنتوج بصفة كونها عاملا من العوامل المهمة في زيادة الثروة العامة وبالتالي زيادة دخل ابناء الطبقة الوسطى والعمال وتمسكوا بحبالها واغروا بها هؤلاء وجعلوها سندا لهم يعتمدون عليه في ابقاء نظامهم الاقتصادي ومواصلة سيطرتهم على مجهود العمال واستغلاله لمنافعهم وزيادة ثرواتهم غير ان فداحة المشكلة الاقتصادية المتكونة من التفاوت العظيم في الثروة لاتداويها زيادة في الانتاج اذ ان الحصة الكبرى من الدخل العام في حالة زيادة الانتاج تذهب كذلك الى جيوب الاثرياء كما كانت تذهب في حالة قلة

الانتاج ويبقى التضخم المالي على وضعه لدى التجار وكبار ملاكي الاراضي والمزارعين وتلبث الاغلبية الغامرة من الاهلين على حالها ويبقى دخل افرادها ادنى من المتوسط للامة بمجموعها وعليه ان كانت زيادة المنتوج من العوامل المهمة في زيادة الدخل العام وبالتالي زيادة دخل ابنـــاء الطبقة الوسطى (من موظفين وبائعين بالمفرد وغيرهم من اصحاب المهن) والعمال غير ان هذه الزيادة لا تكفل رفاههؤلاء في البلد الذي يسود فيه النظام الرأسمالي اذ يبقى التفاوت على فداحته ـ على ما قلت آنفاً ـ وعليه يتطلب الامر احداث اصلاح راديكالي في توزيع الدخل توزيعاً عادلا يتناول التجارة والصناعة وملكية الاراضي والزراعة .

وهذا الاصلاح لا يمكن تحقيقه الا اذا قام على اساس النظام التعاوني الذي اخذت جذوره تمتد الى جميع امم العـــالم وهو يحتوي على جميع الصفات والمقومات التي تؤهله للسيادة والقضاء على الفوضى السياسية المخيمة على العالم من جراء فوضى النظم الاقتصادية التي تتزاحم على ازاحة بعضها للبعض الآخر لتحل محلها كالنظام الرأسمالي والاشتراكية الصرفة واشتراكية الدولة في الدول الشيوعية وتأميم المصالح العامة في بريطانيـــة والاشتراكية النقابية ومذهب الانضمام الاشتراكي والاشتراكية المسيحية وغيرها . ولم تبرهن جميعها على صلاحها في المجالين المادي والادبي والانساني وقد طبقت جميعها حتى الآن ومنها من قضى نحبه ومنها من لا يزال حيا يعالج .

ان النظام التعاوني يتفق بروحه ومقوماته ومثله العليا ، وفطرة الانسان ومشاعره . فانه يساير النزعة الفردية في الشعور الذاتي ولكنه في الوقت

ذاته يتمع فيها روح الطمع والغرور والغطرسة وانتزاع ما في ايدي الغير واستغلالهم . اذ ان الجمعيات التعاونية التي تؤلف وفقاً لهذا النظام الاقتصادي هي اقتصادية اولا واجتماعية ثانياً . والتعاون مسعى شعبي يشعر كل عضو في الجمعية بالمسؤولية كانه وحده يملك كل الجمعية ثم التضحية والعمل المجرد لمنفعة المجموع كانه شخصياً لا يملك شيئاً في الجمعية . وشعار التعاون — الفرد للمجموع والمجموع للفرد — هذا فضلا عن ان للنظام التعاوني ناحية انسانية عالمية . فهو يشعر الاعضاء انهم ليسوا جزءاً من جمعية وحسب بل انهم جزء من منظمة عالمية كبيرة تستهدف الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي للجميع

ان الجمعيات التعاونية التي تؤلف وفق هذا النظام تشمل جميع فروع الحياة الاقتصادية ودعائمها في الدولة . فانها تشمل الصناعة والتجارة والزراعة وتعود ملكية هذه المصالح لاعضاء هذه الجمعيات على اساس الملكية الصغيرة في كل منها فلا يعود العامل اجيرا في معمله بل يصبح صاحب سهم فيه وله قسط من ارباحه . ولا تعود التجارة بايدي طائفة قليلة من الناس يستغلونها بهذا الجشع الذي كشفت الحرب الفائتة عما تكنه نفوسهم منه بل تصبح التجارة في قبضة جمعيات تعاونية تباشرها من غير استغلال وتوزع ارباحها التي تجنيها من غير جشع وطمع على اعضاء هذه الجمعيات . كما لا تبقى قضية ملكية الاراضي بوضعها الحاضر ففي العراق خمسون مليون مشارة صالحة للزراعة ولا يبلغ المملوك منها سوى جزء قليل . والنظام التعاوني الذي ادعو الى الاخذ به يقضي بان توزع الارض على الفلاحين بملكيات صغيرة يعملون فيها بانفسهم ويستغلونها لرفاههم في المعيشة في

جمعيات تعاونية فيتخلصون من رق العمل الذي هم فيه الآن ولا يجنون منه سوى ما يتبلغون به . هذا فضلا عن اثر الملكية الصغيرة في نفوس الفلاحين من الناحية الادبية وفضلها على المنتوج والثروة العامة . ان الفلاح الذي يعمل اجيرا او بحصة ضئيلة في ارض لا يملكها يبقى تحت رحمة اصحابها الذين ملكتهم اياها الدولة فيفقد النشاط والطموح في حين ان الفلاح الذي يملك الارض التي يعمل فيها يشعر بطمأنينة مادية توقظ فيه الطموح والنشاط. فالملكية الارض اتصال وثيق بناحيتين رئيسيتين يكونان دعامة كيان الامة وهما — المجتمع الريفي والثروة الزراعية — فمستوى المجتمع الريفي يؤثر بالثروة الزراعية بقدر ما تؤثر الثروة الزراعية بالمجتمع الريفي .

* * *

لا يتسع المجال في هذا الكتيب للتبسط في تبيان اصول هذا النظام اكثر من هذا وشرح طريقة تطبيقه في بحث تفصيلي في كل من الدعائم الثلاث للاقتصاد واعني بها الزراعة والصناعة والتجارة اذ يقتضي ذلك افراد مقال واكثر من مقال خاص به ولكن سبق لي ان القيت فيه خطباً عديدة تفصيلية في المجلس النيابي وكتبت مقالات عدة كذلك في الموضوع في العقدين الماضيين من السنين وكنت اول من نادى بالاخذ بنظام الملكية الصغيرة في الزراعة والحصة للعامل في المعمل وعقد جمعيات تعاونية للتجارة . ولي في ذلك نظام وضعته لمنظمة تعمل في هذا السبيل وانشاء مشروع لخمس سنين للبدء بتطبيقه . بيد اني اصبت بما اقعدني عن العمل مدة غير قليلة وانا عائد الآن الى المناداة بمبدأي الاصلاحي الرادیکالي في نظامنا الاقتصادي الاجتماعي البالي . واني ارى ان

الافكار العامة قد تقدمت وتفتحت الاذهان وزادت الرغبة في تبني مبدأ اقتصادي يحقق للشعب مبتغاه من الرفاه والرقي من غير ان يكون مصابا بشوائب لا ترتضيها اخلاق ابناء العراق وآدابهم ، وتنفر منها سجاياهم وتقاليدهم . وهذا النظام التعاوني منزه من هذه العيوب وهو يلتئم والطبع العراقي القوي بذاتيته المعتز بفرديته اذ انه يصون الفرد ولا يذوب في المجموع فيفقد الشعب شخصيتـــه ويصبح (جماهير) او اشخاص آلية (روبوتات) فهو يناوئ الفلسفات والمبادئ التي تجر البشرية الى التبلد والعبودية.

٤

العلاج الآني للازمة الاقتصادية والازمة المالية الحكومية .

هذا من حيث العلاج الدائم للمشكلة الاقتصادية في العراق ولرفع مستوى الامة في حياتها العامة والخاصة . اما العلاج الآني فهو من وظائف الحكومة التي لا توجه الارباح مساعيها الاقتصادية ويترتب عليها الاحتفاظ بوضع اقتصادي لا بطالة فيه وذلك بتشغيل المرافق الوطنية تشغيلا تاماً والمحافظـــة على الاستقرار في مستوى الاسعار . لان بنمو الاعمال الحكومية المعبر عنها في الاقتصاد بالحقل العام واثرها في الاقتصاد العام وطغيانها على الحقل الخاص أو السوق اصبح لها التأثير الاول الفعال في انعاش الحقل الخاص وازالة ما يصيبه من خلل . اذ ان حدوث نقص في الطلب المجمل (وهو مجموع الطلب النقـدي للبضائع والمنتجات والخدمات في فترة معينة من الزمن) لا يخفض مستوى الاسعار في اقتصاد دائم التحرك ليتعادل العرض والطلب على ما كان الكلاسيكيون من الاقتصاديين يقررون حدوثه على مرور الايام وانما يتم التعادل بانقاص مجمل العرض

(وهو مجموع حاصل المنتجات والبضائع والخدمات في الفترة المعينة نفسها) فيتعطل من جراء ذلك العمل والمرافق الاخرى وبالتالي يهبط الدخل الوطني الى مستوى ادنى . وما حدث في العراق وسبب الازمة الاقتصادية هو الامر ذاته — نقص مجمل الطلب — وها كم مثلا واحداً من هذا النقص . فقد اوقف ذوو الثروات الطائلة البناء وانشاء الدور وغيرها . فتعطل عن العمل بضع عشرات الوف من عمال البناء وكسدت مواد البناء سواء أكانت من المنتجات المحلية من طابوق وجص ورمل ونجارة فتوقفت المعامل وتعطل عمالها عن العمل أو كانت مصنوعات اجنبية مستوردة كالحديد والسمنت والاخشاب والانابيب وادوات الغسيل وما الى ذلك من لوازم الدور فبارت واصبحت بضاعة ميتة . ولكن اسباب هذا النقص في مجمل الطلب في العراق غير طبيعية بل مفتعلة اذ لم يكن سببه قلة النقد . فالنقد متوفر في العراق توفراً بات تضخما وكان حجة لمضاعفة الاسعار وتفقير الناس . بل سببه ان هذا التضخم في النقد الذي تجمع في الثروات الطائلة عند فئة قليلة من الناس قد جمد واختفى من السوق كما كان اصحابه يخفون من الاسواق البضائع المستوردة والمنتجات الغذائية المحلية لرفع الاسعار وابتزاز آخر فلس من رواتب الموظفين واجور العمال . فتعطلت المرافق وعمت البطالة أو كادت وضعفت القوة الشرائية . وعليه ترتب على الحكومة تشغيل المرافق تشغيلا تاما خلافا لما فعلته وزارة المالية في الانقاص من نشاط العمل في هذه المرافق ذلك الانقاص الذي مهما كان مداه فانه يزيد في البطالة ويعضد الازمة . اقول يترتب على الحكومة ان تفعل ذلك ليس في جهاز الحقل الخاص أو السوق

بموجب هذا المنطق الاقتصادي الحاسم ما ينهض بالمستوى الاقتصادي من هذه الحالة المزرية التي تدنى اليها فيسبب هذا الضيق والعوز والاملاق عند الاغلبية من الناس . فابلوغ هذا الغرض ورفع كابوس البطالة عن كواهل الطبقة العاملة والقضاء على الازمة التي بسطت اسبابها وشرحت اضرارها وبلاءها على الشعب العراقي وعلى الدولة فيما سبق من البحث اقترح على الحكومة ان تأخذ في الحال بالتدابير التالية :—

اولا — تخصيص مبالغ طائلة من المال لوزارة المواصلات والاشغال تمكن المديريتين المربوطتين بها وهما مديرية الاشغال ومديرية الري من القيام بمشاريعهما العامة ، الاولى بمشاريع الانشاء والبناء العائدة للدولة وبفتح الطرق واقامة المعابر والجسور . وتقوم الثانية بمشاريعها العديدة من خزانات الماء على الزابين الكبير والصغير والعظيم وخزان الطويلة على ديالى وغيرها من مشاريع ري وشق جداول واحياء اراضي جديدة للزراعة . واغلب هذه المشاريع قد وضعت تصاميمها وانجزت خرائطها النهائية .

وتخصيص مبلغ كبير من المال لوزارة الشؤون الاجتماعية لبناء بضعة آلاف من الدور للعمال وصغار الموظفين واصحاب المهن تعطي لهم ملكا يسكنونها على ان يدفعوا ثمنها باقساط قليلة المبلغ طويلة الأجل .

ثالثا — محاسبة اصحاب الثروات الكبيرة التي جمعوها في زمن الحرب الفائتة وفي السنين التي اعقبتها الى الان مما ابتزوه من الارباح الفاحشة وتطبيق قانون ضريبة الدخل وضريبة الارباح الاضافية عليها حق التطبيق تلك الضريبة التي تهربوا من دفعها بكاملها باساليب شتى . ولم يمكنوا

المخمنين من تقديرها حق التقدير . ومن امثلة ذلك يؤخذ تاجر تبلغ ثروته الآن نصف مليون دينار . وكانت في حين فرضت هذه الضريبة لا تتعدي العشرين الف دينار . فبالامكان ان تحسب اعماله وتعرف ارباحه وما كان يترتب عليه دفعه ضريبة دخل وضريبة ارباح اضافية وما دفعه فعلا . فيحاسب على الفرق الذي تهرب تأديته باخفاء ارباحه الحقيقية على مديرية ضريبة الدخل فيؤخذ منه الفرق . ويتوقع ان يحصل من هذا مايزيد على ٢٥ مليون دينار .

رابعا — فرض ضريبة الكادسترو مباشرة على الارض حسب مساحتها وقابليتها الانتاجية . وفرض ضريبة على ارباح بيع الاراضي المدنية والريفية وكم من الاراضي الريفية التي منحتها الحكومة لعدد محظوظ من الناس لزراعتها تباع بعد تفويضها بمبالغ طائلة جداً . ولا تنتفع خزينة الدولة بسوى حفنات من هذه المبالغ بمثابة رسم طابو وطوابع .

خامساً — تنفيذ مشروع انحصار التبوغ التام بتجارته وصناعته . ويتوقع ان يدر حوالي خمسة ملايين دينار سنويا .

سادسا — فرض ضريبة الدخل على اجازات السيارات بما لا يقل عن دينارين سنويا عن قوة الحصان الواحد من قوة كل سيارة اذ ان العراق يحتاج الى تعبيد طرق جديدة وصيانة الطرق القديمة . وهذا يستنزف مبالغ كبيرة من دخل الحكومة فعليه يجب ان يتحمل اصحاب السيارات نفقات الطرق او جزء منها وهم المنتفعون قبل كل احد .

سابعاً — تهيئة حقول واسعة وتقسيمها قطعاً صغيرة لا تقل كل منها عن المائة مشارة وتمنح للموظفين الذين يزيدون عن حاجة الحكومة .

وهذا مرفق من المرافق التي يترتب على الحكومة انّ تشغلها وتحل بذلك محنة الموظفين المعزولين .

ثامنا — فرض رسوم خاصة على ارباح دور السينما . واضافة زيادة الى ثمن بطاقة الدخول الى السينمات تعود الى الخزينة .

تاسعا — فرض رسوم على الكماليات من المقتنيات تستوفى من المشترين عند شرائهم هذه الكماليات من الحوانيت . وتؤشر هذه الرسوم على الاشياء الكمالية بشكل من البطاقات تذكر فيها النسبة المئوية للرسم الذي يستوفى حسب اختلاف انواع هذه المقتنيات الكمالية من الاحذية الى العطور .

٥

بيني وبين وزير المالية

رأينا مما سبق شرحه وبيانه ان اسباب الازمة الاقتصادية لم يكن الدافع لها خلل طبيعي اعترى الاعمال الاقتصادية كما انه لم يكن كذلك سبباً لازمة مالية الحكومة في قسط كبير منها . بل كان الدافع لها مصالح ذاتية واهداف خاصة حملت اصحابها على تجميد ثرواتهم . وهذا التجميد أدى الى ضعف القوة الشرائية العامة والى الازمة النقدية التي يشكو منها وزير المالية ومن شدة فتكها بميزانيته . وعليه يجب فتح الحصن المحبوءة فيه تلك الثروات والافراج عنها واعادتها الى التداول . وفي هذا الفتح قسط كبير من العلاج للازمة الحاضرة كما بينت في المادة الثالثة من اقتراحي لطريقة العلاج الآني لها . ولو جبيت ضريبة الدخل وضريبة الارباح

الاضافية في كل سنة من السنين الست على حقيقتها لما تكون التضخم النقدي ولما ارتفعت الاسعار ذلك الارتفاع الفاحش ولما جمدت الثروات الطائلة وهي مواليد سفاح التضخم الذي يسمح به النظام الاقتصادي في العراق ولما وقعت الازمة النقدية وما تبعها من ازمة اقتصادية ومالية حكومية خانقة .

ويرى من مضمون اقتراحي اني لا اوافق وزارة المالية على طريقتها في التفريج عن عسرها المالي فهي تلجأ الى وقف الاعمال وانا اريد زيادتها وزيادة الصرف . لاني اعالج ازمة اقتصادية عامة وباصلاحها اصلاح الى مدى بعيد للازمة المالية الحكومية . اما وزارة المالية فقد فكرت باصلاح خللها المالي بالتوفير وبتر الاعمال والمشاريع من غير ان تأخذ بنظر الاعتبار الازمة الاقتصادية والبطالة والفقر وضعف القوة الشرائية والضيق النقدي . ومن غير ان ترى ان عملها هذا يزيد هذه الاحوال سوءا .

وخلاصة القول في هذا الصدد ان طريقة وزارة المالية في اصلاح خللها المالي تشتمل على الاقتصاد في الانفاق . وقد بينت عقمها وضررها وان طريقتي تحتم ايجاد واردات مالية جديدة وزيادة الصرف على اعمال ومشاريع نافعة مثمرة تزيل الاسباب الطارئة للازمة الاقتصادية وتصلح الخلل المالي الذي سببته . وقد بسطت اقتراحي في ذلك في تسع مواد على ما مر منذ قليل .

* * *

قال وزير المالية عند تقديمه ميزانية هذه السنة ان تخمينات المصروفات قد بنيت على اساس المبالغ التي انفقت في التسعة الاشهر الاولى من

سنة ١٩٤٨ وتستند تخمينات الواردات الى ما تمت جبايته فعلا في السنة المالية ذاتها على اساس الاشهر العشرة الاولى منها . فارقام هذه الميزانية اذن تستند بمجموعها الى تحققات السنة المالية السابقة في جهتي الايراد والصرف وان من دواعي الغبطة ان تكون هذه الميزانية متوازنة نظراً الى تعادل تخميناتها في جهتي الصرف والايراد .

هذا ما قاله وزير المالية بالحرف في ٢٥ نيسان من هذه السنة حين تقديمه الميزانية الى مجلس الامة فاطمأنت نفوس اعضاء هذا المجلس بنوابه واعيانه الى متانة الوضع المالي وسلامته عندما رأوا ان الميزانية متوازنة فكان ذلك من دواعي الغبطة لهم كما كان من دواعي الغبطة لوزير المالية . ولكن لم يمر شهران على تقديم الميزانية حتى ترشحت اخبار وانتشرت هنا وهناك ان في الميزانية عسراً يسعى الخبراء الماليون لتفريجه . وما جل يوم ١٧ تموز حتى عرض الامر على مجلس الوزراء لاقرار التدابير التي رسمتها وزارة المالية . وهي ما تعلمون : تأجيل ترقية وتوفير نفقات ووقف اعمال وبتر مشاريع وابطال تعيين موظفين ومستخدمين جدد وكلها تدابير سلبية وقد قلت رأيي فيها منذ برهة وجيزة وبينت ضررها على الاقتصاديات العامة وبالتالي على الميزانية . وان كان فيها شيء يمتدح فهو ابطال التعيين اذ اصبح عدد الموظفين والمستخدمين تخما لا تستطيع معدة الالة الحكومية هضمه بأقل من خمس عشرة سنة لانه مهما اتسعت دائرة اعمال الحكومة في هذه المدة فالعدد الاجنبي الحالي الذي يبلغ اربعين الفا منهم ١٨٫٠٠٠ موظف والباقون مستخدمون قد تراكم على مدى الايام منذ عقدين من السنين من غير حاجة الى معظمهم . ولكنكم تعلمون ان العقلية السائدة في

هذا البلد تقضي بمراعاة اوضاع ونوازع ونظام اجتماعي ورثناها من القرون الوسطى قرون استفحال حكم الاقطاع والاستئثار والاستهتار ولانزال متمسكين بتقاليدها النكراء ومساوئها الشنعاء ويرى روح تلك القرون متجليا فى كل عمل نقوم به ويا للأسف فى حياتنا الخاصة والعامة .

لقد شططت قليلا عن مجرى بحثي الاقتصادي المالي ولكنها فورة شجون تتأجج فى الصدر بيد ان ما ذكرته لا يتعدى دائرة البحث اذ يجب ان تذكر العلل التي تسبب هذه النقائص العديدة في الشؤون العامة والتنبيه الى وجودها وضررها .

وفى ٢٤ تموز اجتمع وزير المالية بالصحفيين وادلى اليهم بتصريحات عن الازمة الماليـة الحكومية واسبابها على ما يعتقد فابتدأ بالقول : ان الازمة المالية التي تعانيها البلاد حكومة وشعباً (كذا) وليدة عدة عوامل يرجع عهدها الى عدة سنوات خلت ، وذكر ما كان في الخزينة من أموال في سنة ١٩٤٤ ومبلغ الدين عليها في آخر سنة ١٩٤٨ فتكون الحكومة قد صرفت في مدة اربع سنين نحو عشرة ملايين دينار زيادة عن تقدير الميزانيات في هذه المدة وان في ميزانية سنة ١٩٤٨ عجزاً يبلغ مليونا ونصف مليون دينار . وكان قد ضمن خطابه الذي قدم به الميزانية لمجلس الامة هذه الامور كلها ، ومع ذلك فانه رأى حين تنظيمه الميزانية الحاضرة ان الاحوال الاقتصادية تبشر بخير اكثر بكثير من الوقت الحاضر . وعليه زاد تقديرات ميزانيته نصف مليون دينار عن تخمينات سنة ١٩٤٨ . وانه كان يعتمد على الوارد الكمركي الذي قدره بعشرة ملايين ونصف مليون دينار ، ولكن الاسعار انخفضت حتى بعد زيادة الرسوم الكمركية الامر الذي لم يكن يتوقعه . وقال ان اسباب الازمة الماليـة والنقدية والاقتصادية في العراق ناتجة عن الازمة الاقتصادية العالمية .

لنبت في موقف مناقشة ولكن منطق الاشياء لا يسمح بالمرور بهذه الآراء والاعمال من غير تعقيب عليها بشيء من التمحيص اذ ليس في تاريخ الميزانيات ان انهارت احداها لدى دولة من الدول هذا الانهيار بعد مرور شهرين على تاريخ تنظيمها من غير وقوع حادث خارق للعادة كنشوب حرب واشتراك تلك الدولة فيها ففي هذه الحالة تتبدل الميزانية بجذافيرها وتتجه بدخلها وخرجها وفقاً لمقتضيات اوضاع الحرب ونفقاتها .

وان كانت الازمة المالية وليدة عوامل يرجع عهدها الى عدة سنين وأدت الى صرف الملايين العشرة من الدنانير حتى آخر سنة ١٩٤٨ ، وظهر عجز في ميزانية تلك السنة قدره مليون ونصف مليون دينار فكيف لاحت البشرى بالخير العميم حين تنظيم ميزانية سنة ١٩٤٩ حتى زيدت تخمينات وارداها نصف مليون دينار بدلا من انقاصها نظرا الى ظهور العجز في السنة التي قبلها وفي السنة السابقة لها كذلك .؟ ان تضاعف ارقام الميزانيات منذ سنة ١٩٤٣ وما بعدها لم يكن ثمرة نمو في اقتصاديات العراق في صناعته وزراعته بل كان ورما وهو نتاج داء ارتفاع الاسعار ذلك الارتفاع الذي أدى الى تجمع الدخل الوطني العام لدى فئة قليلة من الناس وصيرورته تضخماً في التعبير الاقتصادي وكانت كل ميزانية تحمل مكروب افلاسها كما يحمل بعض الناس مكروب الامراض . وكان كل خبير في الشؤون الاقتصادية وبصير بالامور المالية يتوقع تتابع انخفاض الاسعار سنة تلو اخرى بعد نهاية الحرب لان قلة المنتوج الصناعي السلمي وعدم توفر وسائل النقل وهما السببان اللذان كان يعتمد عليهما التجار والبياعون لرفع الاسعار قد اخذا بالزوال شيئاً فشيئاً بعودة الامور الى مجاريها

الطبيعية في البلاد التي عانت بها الحرب اذ شرعت الصناعة بالانتاج السلمي واخذ الاهلون في الانتاج الزراعي فلم يعد هناك مسوغ للتاجر والبائع العراقيين لرفع الاسعار ذلك الارتفاع الفاحش نظراً الى زيادة كمية العرض ولخوفها من بوار بضاعتها اذا خزناها لضعف القوة الشرائية بعد تجميد رؤوس الاموال والثروات ولم يبق كذلك تاجر المنتجات الغذائية كالحبوب وغيرها يتحكم بالشاري الاوربي كما كان يفعل في زمن الحرب وبعدها وعلى الأخص في السنتين اللتين عقبتاها بل اصبح الشاري يتحكم ببائع الاطعمة وتاجرها . فالقول : ان في العالم ازمة اقتصادية كانت السبب في وقوع الازمة الاقتصادية والمالية في العراق ، قول جزاف ، لان ليس في اوربا ازمة اقتصادية بل هناك انتعاش وعودة الى العافية بعد ان مرت بسلام في السنوات العجاف التي اعقبت الحرب بفضل ما اسداه لها مشروع مارشال الدولاري من الاسعاف فان هبطت اسعار سوق الاطعمة في اوربه او توفرت المنتجات الصناعية العادية فيها وفي امريكة وانخفضت اسعارها فذلك لان الشعوب الاوربية عادت الى الانتاج الزراعي فلم تلبث محتاجة حاجة ماسة الى الاطعمة فتدفع ثمناً لها مايطلبه منها تاجر الاطعمة مهما كان فاحشاً كما عادت المعامل في القارتين الى الانتاج لزمن السلم بعد ان تحولت عن المنتوج الحربي .

اما قضية بريطانيا والدولار الامريكي فلن تبلغ حالة ازمة طالما تحافظ بريطانيا على الرقم العالي الذي بلغته في صادراتها وفاقت به ماوصلته قبل الحرب الماضيه . وان شح لديها الدولار لجلب معظم ما تحتاج اليه من اطعمة من القارة الامريكية فانها تتحول الى منطقة الاسترليني التي انضمت

اليها حديثاً الباكستان وهي تحتوي على جل ما تحتاج اليه من اطعمة ومواد خام وفيها ما عدا مجموعة الدول المتحـــدة بعض مناطق الشرق الاوسط ومناطق عديدة في افريقية (*) وعلى كل فلم تبلغ الى الآن حد الازمة ولم يكن لهذه القضية أقل مفعول في اقتصاديات العراق التي بدأت منذ سنة ونصف سنة .

فيترتب على واضع الميزانيـة والحالة على ما وصفت وعرفت ان يستعرض اوضاع الدول التي يمكن ان يكون لاحوالها الاقتصادية أثر على اقتصاديات بلده وعلى الاخص فى هذه الظروف التي عقبت الحرب وينظر الى التبدل الذي طرأ عليها سياسياً واقتصادياً بعد انتقالها من الوضع الحربي الى الوضع السلمي . هذا فضلاً عن امعـان النظر في احوال بلده الاقتصادية والنقدية ويضع كل ذلك نصب عينيه حين قيامه بتنظيم ميزانيته وتخمين وارد الحكومة ونفقاتها . فاعتماد وزارة المالية على الوارد الكمركي وهو وارد غير ثابت وعلى ارتفاع الاسعار وهو ارتفاع غير طبيعي سببته حالة الحرب وذيولها من قلة انتاج وصعوبة نقل واستغلال ، خطأ محض يجب تلافيـه فى الحال باتباع طريقة العـــلاج الآني الذى وصفتـه فى المواد التسع .

وفى الختام اقول ان الازمة الحالية قـد كشفت لجميع العراقيين من خبير فى الاقتصاد او غير خبير عن فساد النظام الاقتصـادي الجاثم على حيوية العراق فيمنعه من النشاط والاندفاع الى الرقي والرفاه والسعادة ،

(*) كتب هذا البحث قبل الاتفاق الذي وقع بين بريطانيا واميركة وانتهى بقرار بريطانية تخفيض قيمة الباون .

وعن افساح المجال لفئة قليلة من اهله للاستئثار بخيراته وحرمان الآخرين منها . وعن مدى الجهل في التصرف المالي حتى اصبحت الثروة سبب تعاسة بدل سعادة ، وظهر أثر ذلك كله في استمرار هذا الفقر المدقع المستحوذ على الاغلبية الغالبة من الاهلين وتدعيمه بالرغم من عظم ثروة العراق الطبيعية ودخله الكبير من الثروة النقدية . وبالتالي تأخره كدولة في مجال السياسة والثقافة والقوة والعظمة والرفاه العام ، فلم يعد هناك والحالة هذه عذر لمقصر من رجال السياسة والفكر المتزعمين على الامة القابضين على اعنة مقدرات الشعب في التقاعس عن السعي وبذل اقصى الجهود لرفع مستواه وانالته ما آربه في الرقي في مجال الحياة من ثقافة وصحة ونعمة وارفة .

وعسى ان يكون لبحثي الازمة الاقتصادية العامة والازمة المالية الحكومية وتبسطي في تعريف اسبابها واثرهما في حياة الشعب والدولة ووصفي للعلاجين الدائم والآني لهما ما يساعد على سلوك النهج القويم للاصلاح الراديكالي المطلوب لنظامنا الاقتصادي فنتمكن اذ ذاك من مواكبة الامم الراقية في سبيل الرفاه والسعادة والمجد .

ان عظمة الدولة تقاس بمستوى معيشة الشعب

الثروة تكمن وراء اعلان ناجح

هكذا يقول الاقتصاديون العالميون

و مكتب

جمال و عبد الكريم للصحافة ببغداد

يحضر وينسق ويخرج الاعلانات

ويرتب الحملات الاعلانية الناجحة

فاذا اردتم

سرعة تصريف سلعكم وزيادة

ارباحكم أعتمدوا على مكتبنا الذي

تدير اعماله عناصر مارست فن الاعلان

ولها خبرة في مضماره مما جعلها ان

تكسب رضاء المعلنين وثقة المشترين .

مكتب جمال و عبد الكريم

مقابل الاعدادية المركزية

دار الكشاف

للنشر والطباعة والتوزيع

فرع العراق

شارع المتنبي - بغداد تلفون ٦١٦٧

مؤسسة ثقافية عامة للنشر والطباعة والتوزيع مهمتها -

١ - تسهيل التبادل الثقافي بين البلاد العربية .

٢ - القيام بكافة اعمال الطباعة من كتب أدبيـة ومدرسية ومطبوعات تجارية باخراج انيق وطباعة متقنة حاز رضى الجميع .

٣ - تزويد المكتبات العامة والمدرسية والافرادي بـما تحتاجه من مختلف المطبوعات العربية والافرنجية .

فروع الدار في :

لبنان . سوريا . العراق . مصر . شمالي افريقيا

تعاملوا مرة مع دار الكشاف

تتعاملوا بعدها مرات

الانفاس الطيبة

دائماً تجدها في :

سيكاير

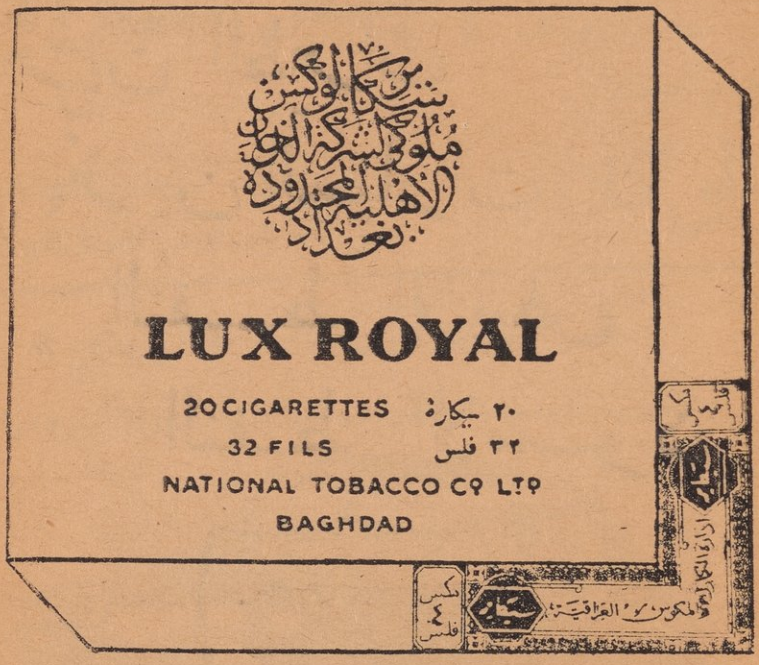

لوكس ملوكي

انتاج :

شركة الدخان الاهلية المحدودة

بغداد

جاهز

في جميع أنحاء العراق

بنزين الطيران

بنزين السيارات

النفط الابيض

النفط الاسود

شركة نفط الرافدين المحدودة

المؤسسة في بريطانيا العظمى

شركة الطيران الفرنسية الشهيرة

إير فرانس

تقوم بسفرات منظمة من بغداد الى باريس ولندن وبروكسيل وروما ونيويورك، وجميع انحاء العالم.

سرعة . راحة . متعة

الوكلاء :

شركة الاستيراد والتجارة الشرقية المحدودة
في بناية سمير اميس تلفون رقم ٥٧٤١

سيارات ولوريات « رينو »

المشهورة بجودتها، ومتانتها، وانخفاض ثمنها، وقلة صرفياتها

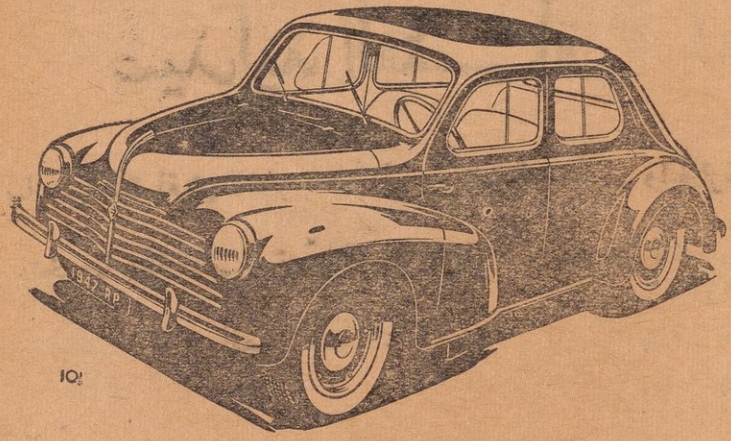

فهي متنوع شعبي وملائمة لذوي المالية المتوسطة والعالية ولاشغال الطبقة العاملة

الوكلاء :

شركة الاستيراد والتجارة الشرقية المحدودة
المعرض في بناية سمير اميس تلفون رقم ٥٧٤١

كثيرة هي الاسباب التي جعلت من رويال الالة الكاتبة رقم «١»

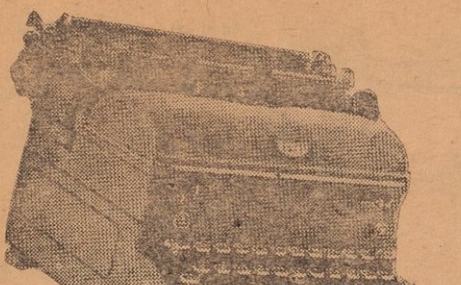

في جميع البلاد وفي جميع اللغات «رويال» هي الآلة العالمية الوحيدة وهناك اسباب لا حصر لها تنبئك عن السر في شهرة «رويال» الواسعة .. متانتها .. ودقتها .. ومزاياها العديدة ، التي جعلت منها الآلة المفضلة لديك .

لوكلاء الوحيدون حسو اخوان المحدودة

بغداد - بصرة - موصل

صيدلية الفتـــاة

وصاحبتها الفتـاة هي المتخرجة الأولى من كلية الصيدلة ، والحائزة على شهادتها فتخرجها هذا العلمي وخبرتها الطويلة اعظم ضمان للمريض بأنه يحصـل من صيدلية (الفتـاة) على افضل الادوية ، والاطمئنان بأنهـا مهيأة وممتزجة بدقة واتقان .

فاقصدوا صيدلية الفتاة حيث الدواء الشافي

أحذية «كي» «K» Shoes

عرفت أحذية «كي» بجودتها ومتانتها
وهي من اجمل واحدث الفورمات والاشكال

ولها شهرة عالمية واسعة

ان هذه الاحذية تباع بسعر اربعة دنانير ونصف دينار للزوج الواحد بجميع انواعها واشكالها، وهذه القيمة لا تقبل المزاحمة، وتحصل على عوضها حقا في هذه الاحذية الفاخرة.

نوفكس

تجد في محل عوينات (بابل)

مختلف العوينات الفاخرة

وصدق وامانة وحسن معاملة

واتقان في العمل والتركيب باشراف اخصائي بتركيب العوينات السيد البير فؤاد فرنكول

اقصد محل عوينات (بابل) لصاحبه يونان فرنكول

في شارع الرشيد بالقرب من بيت لنج

اورودونال

يفيد الام المفاصل الروثيوية

وتصلب الشرايين

والروماتزم

وضد تكون حصاة الكلى

يباع في جميع الصيدليات

Urodonal

شركة السمنت العراقية المحدودة
بغداد

IRAQ CEMENT Co LTD.
BAGDAD

سمنت بورتلاند ٥٠ كيلو صافي في كل كيس ، سعر الطن الواحد واصل لمحل المشتري داخل حدود امانة العاصمة ٩ دنانير فقط

مراجعات البيع مع الشركة

في مركز ادارتها في شارع الرشيد قرب اوتيل السندباد تلفون ٧٥٧٤

« شعار » اوروزدي باك

الربح القليل والبيع الكثير

فضلا عن جودة بضائعهم ومتانتها وجمالها

فكل ما يعرض في معاهدهم هو من النوع الفاخر ، ومن احدث الازياء والالوان والرسوم . فأن أردت بضاعة من آخر ذوق تجدها في اوروزدى باك .

ولهذا ترى هذا الاقبال العظيم من جميع طبقات الاهلين ، لانهم تعودوا منذ ثلاثين سنة ان يجدوا لديه كل شيء فاخر ومتين وجميل .

« اوروزدى باك »

331.13:G41aA:c.1
غنام، رزوق،
الأزمة الاقتصادية في العراق
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01018934

American University of Beirut

331.13
G41aA

General Library

331.13
G419A
C.1